تطوير

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

العدد 4

نشرة خريف 2008

رسالة مدير المركز

تواجه معظم المؤسسات الأهلية الفلسطينية يوميا تحديات تعيق تنفيذ برامجها، وبالرغم من الصعاب، تمكن مركز تطوير- ولغاية الربع الثالث من العام ٢٠٠٨- أن يلتزم بما يزيد عن ١١ مليون دولار أمريكي ليقدّمها على شكل منح، تستفيد منها ١٢٩ مؤسسة أهلية. نحن كفلسطينيين نعيش واقعاً يتأثّر بالسياسية إلى حدّ كبير، والتي لها أثر مباشر أو غير مباشر على جميع تدخلاتنا التي نسعى من خلالها إلى التخفيف من الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبنا. بيد أنه، وبالرغم من تعرقل بعض النشاطات، خصوصاً في قطاع غزة، إلا أننا لا نزال مثابرين على الاستمرار في تنفيذ تدخلاتنا للحدّ من معاناة الفقراء والمهمشين وذلك بتوفير البدائل والاستمرار في العمل.

باشر مركز تطوير مؤخراً بالعمل في مجال تخصصي آخر، ألا وهو حقوق الإنسان والحكم الصالح. فقد وقّع مركز تطوير خلال الصيف الماضي اتفاقية بقيمة ٦ ملايين دولار أمريكي مع مجموعة من الدول المانحة الأوروبية، والتي، في حدود نطاق صلاحياتها، تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المناطق الفلسطينية المحتلة. واستجابةً لإعلانه عن الدعوة لتقديم مقترحات خلال شهر آب/ أغسطس الماضي، تلقّى مركز تطوير ٦٥ طلباً من أجل التمويل. وحالياً، يعمل المركز على استكمال تقييمه للمقترحات المقدّمة، حيث يتوقع الإعلان عن قرارات التمويل بحلول نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر، ٢٠٠٨. وسيسهم هذا البرنامج في نهاية المطاف في تحسين قطاعي حقوق الإنسان والحكم الصالح في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وقد أقام مركز تطوير مؤخراً حفل إفطار خيري، بعنوان "وجبة الأمل". وسيعود ريع هذا الإفطار الذي تم رصده من خلال البطاقات التي بيعت وكذلك رعاية هذا الحدث للتخفيف من وطأة الظروف الصعبة التي تعانيها رياض الأطفال في غزة. ولعل الجهود المبذولة لإنجاح وليمة الإفطار الخيرية "وجبة الأمل" كانت مجرد مثال على أنه حتى في أحلك الظروف من اقتصاد هشّ وأوضاع معيشية معقّدة، هناك دائماً يد تمتد للمساعدة.

كما ارتأينا ضرورة تخصيص مقال حول إنجازات د. محمد خليل شديد في فلسطين على مدى العشرين عاماً الماضية. ولا شك أن هذا المقال هو تعبير متواضع مقارنةً بالإنجازات الكبيرة له على صعيد التنمية، ألا أنها محاولة تعكس حبه الأصيل لفلسطين وإيمانه بأن أي نماء، سواء كان سياسياً، أم اقتصادياً أم اجتماعياً، لا بد أن ينطوي على مشاركة المجتمع المدني كشريك أساسي. ولا شك أن فكرته المتبلورة في تأسيس مركز يُعنى بخدمة وتطوير قطاع العمل الأهلي قد أطلقت عملية مفاوضات تمخّضت في النهاية عن تأسيس مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وعلى الرغم من تواجد د. محمد شديد في الولايات المتحدة حالياً، فإننا لا نزال نرنو إليه كشريكٍ وناصحٍ لنا.

كالعادة، أتقدم بشكري الخاص لأعضاء مجلس إدارة مركز تطوير وإلى فريق العمل في المركز في مكتبي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما لا بد لي أن أثني على تفانيهم وكدّهم في العمل، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى مؤسسة التعاون، مؤسستنا الأم. أخيراً، أتوجه بشكري لجميع الشركاء في الميدان: المؤسسات الأهلية المستفيدة، والجهات المانحة وغيرهم من الشركاء ذوي العلاقة، الذين تعتبر مدخلاتهم شرطاً أساسياً لنجاح المركز.

غسان كسابرة
مدير المركز

في هذا العدد

١ رسالة مدير المركز

٢ مركز تطوير يؤسس ويدير سكرتاريا لحقوق الإنسان والحكم الصالح (HR/GG)

٤ مساهمة د. محمد شديد في ميدان التنمية في فلسطين

٦ مركز تطوير يدعم المؤسسات الأهلية التي توفر خدمات صحية متخصصة لأطفال يعانون من أمراض القلب

٧ إنجازات وتدخلات فريق عمل مركز تطوير المؤسسات الأهلية

المكتب الرئيسي
عمارة مجاهد – الرام
ص.ب ٢١٧٣، رام الله، فلسطين
هاتف: ٥-٧٧٧١ ٢٣٤ ٠٢
فاكس: ٧٧٧١ ٢٣٤ ٠٢

مكتب غزة
عمارة الهيثم ٣، شارع الرشيد
الرمال، غزة
هاتف: ٨٩٩٩ ٢٨٢ ٠٨
فاكس: ٩٩٢١ ٢٨٤ ٠٨

www.ndc.ps
بريد إلكتروني: info@ndc.ps

مركز تطوير يؤسس ويدير سكرتاريا لحقوق الإنسان والحكم الصالح

تم اختيار مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية "مركز تطوير" من قبل مجموعة من الدول المانحة، تحديداً: سويسرا، والدنمرك، والسويد وهولندا لتأسيس وإدارة سكرتاريا تعمل في مجالي حقوق الإنسان والحكم الصالح في المناطق الفلسطينية المحتلة. أما اختيار مركز تطوير لتنفيذ هذه المهمة فقد استند إلى عملية شاملة وشفافة استُهلّت بإطلاق دعوة لتقديم مقترحات من قبل مؤسسات محلية وذلك بموجب شروط مرجعية واضحة ومحددة تغطي المهام والمسؤوليات المتنوعة لتلك السكرتاريا الحديثة. وفي ١٥ تموز/ يوليو، ٢٠٠٨ وقّع مركز تطوير مع مجموعة الدول المانحة اتفاقية بقيمة ٦ ملايين دولار أمريكي ولفترة ١٨ شهراً (تموز/ يوليو ٢٠٠٨ – كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩) كمرحلة أولى.

من هنا، اعتبرت سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح فاعلة منذ أواسط شهر تموز/ يوليو، ٢٠٠٨، حيث تم العمل على تطوير جميع الأدلة ومعايير الاستحقاق اللازمة من أجل توجيه التمويل. وقد تم العمل على نشر إعلانات، ترد فيها التفاصيل المتعلقة بمعايير المقترحات، لإشعار المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجالي حقوق الإنسان والحكم الصالح في المناطق الفلسطينية المحتلة بتقديم مقترحات الحصول على

د. علام جرار، عضو مجلس الإدارة، الأول من اليمين، السيد غسان كسابرة، مدير المركز، الثاني من اليمين، السيد ماريو كريرا، رئيس مكتب الوكالة السويسرية للتنمية، الثاني من اليسار، د. سليمان الخليل، أمين السر، الأول من اليسار، خلال حفل توقيع اتفاقية برنامج سكرتيريا حقوق الإنسان والحكم الصالح

تمويـل للبرامـج. وقـد تم تحديد يـوم ٢٨ آب/ أغسطـس، ٢٠٠٨ موعداً نهائيـاً لتقديم تلك المقترحـات، وقد تم استلام ما مجموعـه ٦٥ مقترحاً. وحاليـاً، مركـز تطوير عاكف على عملية تقييم واختيار المؤسسات الأهلية التي ستستفيد من هذا التمويل. وفضلاً عن ذلك، فقد عمد مركز تطوير خـلال شهـر آب/ أغسطس، ٢٠٠٨ إلى عقد جلسات تعريفية في كل من الضفة الغربية وقطـاع غزة للإجابة عن أية استفسارات يمكن أن تطرحها المؤسسات الأهلية حول منحة التمويل البرامجي، ونموذج طلب المنحة، والإجراءات والإرشادات المرتبطة بها. وقد شاركت حوالي ٦٠ مؤسسة أهلية في هذه اللقاءات التعريفية.

يكمـن الهـدف التنموي العـام من وراء تنفيذ برنامج حقوق الإنسـان والحكم الصالح في تحسين وتطوير هذين القطاعـين في المناطق الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال إتباع آليات ثلاث، هي:

١- توجيـه التمويـل

يستهـدف عنصـر المنح في برنامج حقوق الإنسان والحكم الصالـح مؤسسات أهلية محلية، تعمل في المجالـين المذكورين، وتشجع، وتدعم، وتحمي وتراقـب ممارسـات حقوق الإنسان والحكم الصالح في المناطق الفلسطينية المحتلة. وتتوفر حالياً آليتان لتقديم المنح للمؤسسات الأهلية العاملة في هذين المجالين: منح التمويل البرامجي، ومنح التسهيلات الصغيرة.

٢- تطوير قطاعي استراتيجي

هذا، وستعمل السكرتاريا/ مركز تطوير على إدارة موازنة منفصلة خصصتها الدول المانحة من أجل "التطوير القطاعي" لتسهيل ودعم المبادرات المنسّقـة وتلـك المشتركة الخاصة بالقطاع غير الحكومـي في مجالي حقوق الإنسان والحكم الصالح و/ أو غيره مـن الأطراف الشريكة، بما يشمل الشبـكات و/ أو الائتلافـات وأيـة مبادرات أخـرى مشتركة تقدّمها مؤسسـات أهلية تعمل في مجالي حقـوق الإنسان والحكـم الصالح في المناطق الفلسطينية المحتلة.

٣- حوار السياسات

سيعمل برنامج حوار السياسات لقطاعي حقوق الإنسان والحكم الصالح على توفير منصة للمؤسسات الأهلية العاملة في هذين المجالين لتلتقي من خلالها تلك المؤسسات وتتناقش حول قضايا مشتركة تهمها، وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من ورش العمل لبحث القضايا المختلفة موضع النقاش، والتـي ستستهـدف القطاع ككل. وبدوره، سيعمل مركز تطوير على تسهيل انعقاد تلك الورش وسيقوم بدور العامل المساعد الذي يفعّل عملية الحوار وتحديد سبل التعاون المشترك.

مساهمة د. محمد شديد في ميدان التنمية في فلسطين

د. محمد شديد يلقي خطاباً خلال حفل تكريم أقيم على شرفه في رام الله

شكّل العام ١٩٨٠، عام التحاق د. محمد شديد بجامعة النجاح الوطنية في نابلس بداية رحلته في ميدان التنمية في فلسطين. لقد كان د. شديد أحد المثقفين ضمن مجموعة أنيطت بها مهمة تعزيز جودة التعليم العالي في فلسطين. وفي العام ١٩٨٢، وبشكل مفاجئ، تم وضع حد لجهوده المثمرة عندما أُبعِد د. شديد، إلى جانب عدد من زملائه، من وطنه، فلسطين، بموجب مرسوم عسكري إسرائيلي. وبهذا، ألغيت تصاريح عملهم وأجبروا على مغادرة البلاد. إلا أنه، وبالرغم من الفترة الوجيزة التي أمضاها في جامعة النجاح، فقد تركت مساهمة د. شديد وجهوده أثراً ملحوظاً تمثّل في تمكّنه من تأسيس دائرة للعلوم السياسية في الجامعة.

لاحقاً، وفي العام ١٩٨٣، عاد د. شديد إلى فلسطين للمشاركة في تأسيس مؤسسة التعاون (التي تم تأسيسها كمؤسسة خاصة، وغير ربحية في جنيف من أجل دعم المسيرة التنموية في فلسطين). وقد تجلت مشاركته التأسيسية تلك في قيادة عدد من ورش العمل والاجتماعات المتعلقة ببلورة رؤية ورسالة واستراتيجيات عمل مؤسسة التعاون.

وفي العام ذاته، انضمّ د. شديد إلى مؤسسة التعاون حيث شغل منصب مدير دائرة الأبحاث. وقد أمضى وقته بين التواجد في المقر الرئيسي لمؤسسة التعاون في جنيف والعمل الميداني، الذي أشرف عليه بنفسه، في فلسطين. وخلال تلك الحقبة (١٩٨٣-١٩٩٢)، قادت دائرة الأبحاث عدداً من اللجان الإشرافية المحلية التي تم تأسيسها لتحديد الاحتياجات التنموية في المناحي المختلفة في فلسطين. أسهم د. شديد أيضاً في إعداد دراستين متخصصتين، وبالتحديد، "واقع المنظمات الخيرية في فلسطين"، التي نشرت في العام ١٩٩٦، ودراسة تقييمية حول واقع حركة الجمعيات التعاونية في فلسطين، نشرت في العام ١٩٩٧. إلى ذلك، وتحت إشرافه، فقد عملت دائرته على إعداد دراسة لتحديد احتياجات قطاع الإسكان في فلسطين.

إلى جانب ذلك، فقد لعب د. شديد دوراً محورياً في تأسيس "مركز الاستشارات التنموية" في العام ١٩٩٢ كمؤسسة غير ربحية. وقد شكل هذا المركز الذراع التنفيذية لمؤسسة التعاون فيما يتعلق بتنفيذ العمل الميداني في فلسطين. كما عمل أيضاً على إعداد أوّل الخطط الإستراتيجية المتعلقة بعمليات مؤسسة التعاون في فلسطين. ولدى قدوم السلطة الفلسطينية، لم يعد المركز موجوداً ككيان مستقل بل أصبح رافداً من روافد المؤسسة. لاحقاً، ومنذ العام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٦، شغل د. شديد منصب نائب المدير العام للعمليات في مؤسسة التعاون.

ولم تقتصر مبادرات د. شديد التنموية على تلك المتعلقة بمؤسسة التعاون فحسب. فقد ساعد في تأسيس مجلس التعليم العالي،

وأوكلت إليه مهمة الإشراف على عمل الجامعات المحلية وتنسيق نشاطاتها. وقد استمرت تلك العلاقة حتى قدوم السلطة الفلسطينية حيث تم إنشاء الوزارات المختلفة، والتي كان من بينها وزارة التعليم والتعليم العالي. كما أسهم د. شديد في تأسيس "المجلس الفلسطيني للإسكان" الذي تولى رئاسة مجلس إدارته لمدة أربع سنوات (١٩٩٤ – ١٩٩٨). وبالرغم من الظروف السياسية الصعبة والقيود الإسرائيلية المفروضة، إلا أن د. شديد نجح بالمشاركة في تشييد مئات الوحدات السكنية في شتى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مبادرة عملت على توفير المأوى لآلاف السكان.

وبشكل مماثل، فقد حظيت مؤسسات الإقراض المحلية باهتمام د. شديد الذي مدّ العديد منها بدعمه وتشجيعه على مدى سنوات. فعلى سبيل المثال، لعب د. شديد دوراً هاماً في تأسيس "الشركة الفنية للإقراض والتنمية". ومن خلال تأسيسها، ساعد د. شديد في تسهيل ثقافة الإقراض والقروض إلى جانب خدمة الآلاف من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما أبرز مساهماته في ترسيخ أسس التنمية في فلسطين فتمثّلت بجهوده المبذولة لتشجيع البنك الدولي، وللمرة الأولى، على توجيه التمويل لقطاع المؤسسات الأهلية مباشرةً. وبعد فترة وجيزة، في العام ١٩٩٦، طرح البنك الدولي عطاءً يدعو من خلاله المؤسسات المحلية إلى تقديم عروضها لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث ستشكل المؤسسة المتنافسة التي ستفوز بالعطاء الذراع الفنية للبنك الدولي من حيث توجيه التمويل وتقديم المساعدة الفنية لقطاع المؤسسات الأهلية في فلسطين. وقد كان تجمع مؤسسة التعاون (وهو تجمع تألف من المجلس الثقافي البريطاني، ومؤسسة العون الخيرية ومؤسسة التعاون، كشريك رئيسي، أنشئ لهدف تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية) من بين المؤسسات المشاركة في هذا العطاء.

عُهِد إلى د. شديد بمهمة الإشراف على إعداد المقترحين المالي والفني المتعلقين بعطاء البنك الدولي ذاك. وقد شكّل ذلك تحدّياً كبيراً أمام مؤسسة التعاون حيث تنافس على هذا العطاء عدد من المؤسسات الأهلية الدولية والمحلية. بيد أن العطاء رسا على مؤسسة التعاون، وعمل تجمع مؤسسة التعاون على إدارة المرحلتين الأولى والثانية من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية خلال فترة دامت ١٠ سنوات (١٩٩٧-٢٠٠٦). وقد نجح التجمع من خلال تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من المشروع في توفير الدعم لمئات المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع وشوك انتهاء المرحلة الثانية من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، رأت اللجنة التوجيهية لتجمع مؤسسة التعاون ضرورة تأسيس آلية دائمة من أجل مأسسة الجهود (أي، الأنظمة والإجراءات التي تم تطويرها، وآليات تقديم المنح، والأدلة... إلخ) المبذولة خلال المرحلتين الأولى والثانية من المشروع للحفاظ عليها إلى مرحلة ما بعد استكمال المشروع. من هنا، فقد عمل د. شديد على بلورة مفهوم تأسيس "مركز موارد" وتوفير الحشد اللازم وقيادة عملية مأسسته. وقد تطلب مثل هذا العمل رؤية استراتيجية وتوجيهاً من قبل د. شديد.

وفي النهاية جاء مركز تطوير المؤسسات الأهلية كثمرة لتلك الجهود، ولاستكمال العمل على تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتوفير الخدمات النوعية للفقراء والمهمشين من أبناء فلسطين. وقد تم تحويل جميع الأصول، والنظم والطواقم الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية من تجمع مؤسسة التعاون إلى مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وحالياً يشغل د. شديد منصب أمين الصندوق لدى المركز.

عمل د. شديد على خدمة ميدان التنمية في فلسطين لأكثر من عشرين عاماً. وطالما كان قائداً كفؤاً وفعالاً، يدير عدداً كبيراً من برامج مؤسسة التعاون، بصفته نائب المدير العام للعمليات. أما تدخلاته، سواء مع مؤسسة التعاون، أو تجمع مؤسسة التعاون، أو مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، فقد كانت كلّها بنّاءة وعظيمة وتركت جهوده وإسهاماته الجليلة والمستمرة بالغ الأثر في كل مؤسسة عمل على إنشائها. واستطاع أن يثبت، مرّةً أخرى، قدرته العظيمة والمدهشة على الوصول إلى التجمعات الفلسطينية الأكثر فقراً وتهميشاً وإمدادها بالخدمات الأساسية. وبفضل الشخصية الكاريزماتية التي يتمتع بها، فقد تمكن من بناء علاقات تعاون وتشبيك وشراكة مع العديد من المؤسسات الدولية، والإقليمية والمحلية. إن شخصيته المفعمة بالحيوية والتسامح غرست النزاهة والتفاهم بينه وبين زملائه، الذين، بالرغم من المسافة والوقت، ما زالوا يحافظون على صداقات قوية معه.

مركز تطوير يدعم المؤسسات الأهلية التي توفر خدمات صحية متخصصة لأطفال يعانون من أمراض القلب

الطفلة رهف بزايعة، خمس سنوات، من قرية بيت أولا في الخليل، ولدت وهي تتمتع بصحة جيدة ومن دون أي خلل أو تعقيدات تذكر خلال عملية الولادة. وعندما بلغت من العمر أربع سنوات، بدأت رهف فجأة تواجه مشاكل في التنفس، واستمر هذا الوضع بضعة أسابيع، لكنه في النهاية تطور ليصل إلى درجة تهدد حياة الطفلة. وعلى الفور، اصطحبها والداها إلى إحدى المستشفيات القريبة في الخليل، حيث أخضعت للفحوص الطبية، وتم تشخيص حالتها بوجود مشاكل في القلب، أو على وجه الدقّة، فشل في القلب. وبسبب محدودية الموارد المتوفرة في تلك المستشفى، وخصوصاً نقص المعدات والأدوات الطبية الخاصة بفحص القلب، بقي السبب الكامن وراء الفشل في قلب الطفلة مجهولاً.

ظلت صحة رهف في تدهور مستمر، وتفاقمت الصعوبات التي تعانيها في التنفس وتراجعت حالتها. وقد أوصى الطبيب الذي شخص حالة رهف بضرورة تحويلها إلى مستشفى الكاريتاس للأطفال في بيت لحم. وفي ذلك الوقت، أعلم الطبيب أن مستشفى الكاريتاس للأطفال كانت قد حصلت على منحة لشراء جهاز طبي خاص بفحص القلب يتمتع بمعايير عالية مع وجود إمكانية فحص ثلاثية الأبعاد، تمكّن من فحص القلب وأجزائه بعمق ودقة متناهيين وتحديد الأسباب الدقيقة وراء فشل القلب. وعملاً بالنصيحة، اصطحب الوالدان طفلتهما رهف إلى مستشفى الكاريتاس للأطفال بالتنسيق مع طبيبة أطفال متخصصة في أمراض القلب، د. رولا عواد، لإجراء فحص القلب.

وكشف فحص القلب باستخدام تقنية الموجات الصوتية أن رهف كانت تعاني من فشل حاد في القلب مع وجود خلل حاد في الصمام التاجي وتمزق في عضلة القلب، الأمر الذي استدعى إخضاع الطفلة لجراحة عاجلة في القلب. ومن دون أي تأخير، تم تحويل رهف على الفور إلى مستشفى إسرائيلي لإجراء جراحة القلب المفتوح.

ولحسن الحظ، سارت العملية الجراحية على ما يرام وغادرت رهف المستشفى بعد بضعة أيام. وبعد مضي أسبوع على خروجها من المستشفى، حضرت رهف إلى مستشفى الكاريتاس للأطفال لإجراء

فحص على جهاز القلب ثلاثي الأبعاد تجريه الطبيبة المختصة رولا عواد في مستشفى الكاريتاس للأطفال، بيت لحم

فحص عادي ما بعد العملية الجراحية، فاكتشفت د. رولا عواد، طبيبة الأطفال التي فحصتها، وجود كمية كبيرة من الماء حول أخشية قلبها، وعلى الفـور أبقـت رهف في المستشفى لمراقبة وضـع قلبها عن كثب وتقديم العلاج المناسب لها. وبعد ثلاثة أيام، استقرّ وضع رهف الصحي وتم إخراجها من المستشفى.

وقـد عـبّرت أم داود، والدة رهف، عن مدى شكرهـا للطاقم الطبي العامل في مستشفى الكاريتاس للأطفـال لإنقاذهم طفلتها، كما شكرت الجهة المانحـة (مركـز تطوير المؤسسات الأهلية) التي بفضل تمويلهـا، تمكن مستشفى الكاريتاس للأطفال من شراء الجهـاز الطبي المتميز والأساسي، والذي لولاه لقضى فشل القلب الذي عانته طفلتها عليها ووضع حدّاً لحياة تلك الطفلة البريئة.

من الجدير بالذكر أن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية وفّر مبلغ 230,000 دولار أمريكي لمستشفى الكاريتاس للأطفال لشراء جهـاز فحـص القلب بالموجات الصوتية. ويعتبر هذا الجهـاز هو الأول من نوعه في الضفة الغربية، وهو يوفّر ثلاث طرق لفحص القلب: ١) الفحـص ثلاثـي الأبعاد، ويمكن بهـذه التقنية فحص القلب من زاوية ثلاثية الأبعاد إلى جانب فحص جميـع تفاصيله وأجزائه. ٢) فحص الأنسجة، للمساعدة في الكشف عن بعض الحالات الصعبة و، ٣) فحص قلب الجنين، حيث يتم فحص قلب الجنين بدقة وهو داخل الرحم، أي خلال الحمل. وسيعمل مستشفى الكاريتاس للأطفال قريباً على تنظيم ورش عمل حول أهمية هذا الجهاز والمؤشرات التي يوفّرها حول فحص قلب الجنين.

إنجازات وتدخلات فريق عمل مركز تطوير

شهـدت الأشهـر القليلة الماضية مستوىً عالياً من الإنتاجية لدى مركز تطوير المؤسسـات الأهلية. فقد عملت جميع الدوائر في المركز (دائرة المنح، ودائـرة التطويـر القطاعي، ودائرة تجنيد الموارد والإعـلام، والدائرة المالية والإدارية) بجدّ من أجل إنجاز نشاطـات المركز المتزايدة. وقد تجاوز إجمالي المبالغ الملتزم بها على شكل منح ١١ مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد المؤسسات الأهلية التي تم التعاقد معها ١٢٩ مؤسسة، موزّعة على المناطـق الجغرافيـة المتعددة في الضفة الغربيـة وقطاع غزة، والتي استفادت من أحد أنماط تقديم المنح الخمسـة التي وفّرها المركز (٢٨ مؤسسة مستفيدة من برنامج منح التمكين،٥٨ مؤسسة مستفيدة من برنامج منح الشراكة، ٧ مؤسسات مستفيدة من منحة الخدمات الصحية المتخصصة، و٦ مؤسسـات مستفيـدة من برنامج منح الشراكة بين المؤسسات الأهلية والبلديات المحلية و٣٠ مؤسسة أهلية مستفيدة من منح الطوارئ). وفضلاً عن ذلك، فقد عمل مركز تطوير على تقديم المساعدة الفنية لتلك المؤسسات الأهلية المستفيدة في إجراءات التوريد السليمة وعقد جلسات مجتمعية مع المستفيدين.

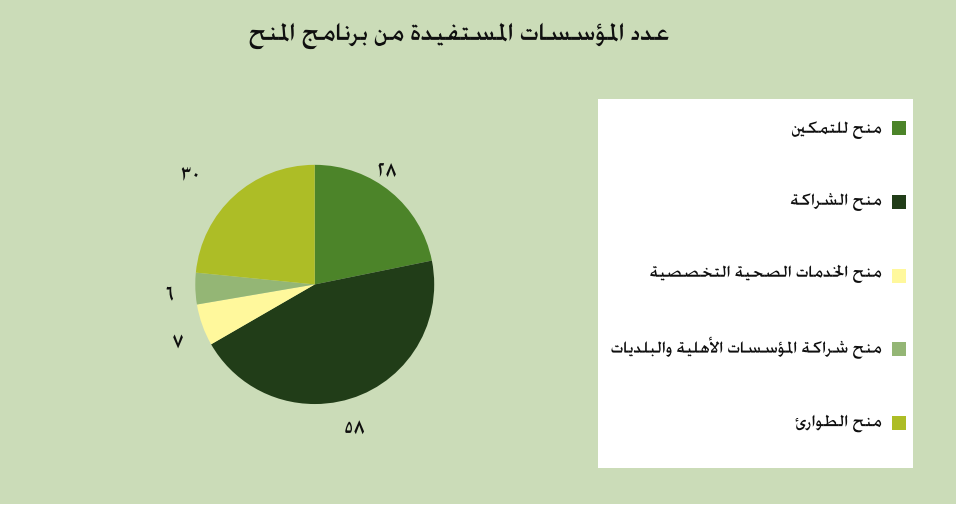

واستجابـةً للظـروف السياسية والاقتصادية المتدهورة في قطاع غزة، والحصار المفروض هناك، والنقص الحادّ في المواد الخام ومواد البناء الذي جاء نتيجة لتلك الأوضاع، عمل مركز تطوير على تغيير شكل تدخّله ليموّل مشاريع زراعية (باستخدام المواد المتوفرة محلياً) مقابل مشاريع البناء. وقد عكف فريق عمل المركز على توفير المتطلبات اللازمة للتكيّف مع هذا التغيير في شكل التدخل (أي، خطط العمل، والدعوات لتقديم مقترحات المشاريـع، ونمـاذج الطلبـات، إلخ). وبعد استكمال مرحلـة الإعلان ومن ثم تقييم المقترحـات، تم اختيار ١٦ مشروعاً زراعيـاً بلغ إجمالي تمويلها ١،٩٥٠،٠٠٠ يورو تم إقراره من قبل مجلس إدارة مركز تطوير.

على صعيد آخر، استكمل مركز تطوير مرحلة الإعلان واختيار ٣٠ مؤسسة أهلية في الضفة الغربية لتستفيد من برنامج المساعدة الفنية (وهو برنامج يرمي إلى زيادة التزام المؤسسات الأهلية التي يتم اختيارها بالمبادئ الواردة في مدونة السلوك). وحالياً، يعمل مركز تطوير على استكمال اختيار ٢٠ مؤسسة أهلية أخرى في قطاع غزة لتستفيد من البرنامج، كما استهل المركز تنفيذ عملية تحديد احتياجات مؤسساتية للمؤسسات الأهلية المستفيدة في الضفة الغربية.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، عمل مركز تطوير على إعادة تصميم/ تحسين موقع صفحته الإلكترونية لتعكس مدىً أوسع من البرامج والنشاطات المتعددة للمركز. إضافة إلى هذا، وللمرة الأولى في تاريخه، نفّذ مركز تطوير نشاطاً لتجنيد التمويل. وتمثّل ذلك في إقامة إفطار خيري ببطاقات، تحت عنوان "وجبة الأمل". وقد شارك في هذا الإفطار حوالي ١٠٠ مشارك/ة يمثلون مختلف القطاعات والمؤسسات.

وتعتبر شراكة مركز تطوير الحديثة مع "النداء الموّحد الفلسطيني" والتي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً رئيسياً لها، خطوةً أخرى مميزة للمركز. وبموجب علاقة الشراكة تلك، والتي تعود بالمنفعة المتبادلة على الطرفين، تقوم "النداء الموّحد الفلسطيني" بتوجيه التمويل الذي يتم رصده من خلال المبادرات والحملات الفلسطينية المختلفة في الولايات المتحدة لصالح مركز تطوير، وبالمقابل، يقوم الأخير بتوجيه التمويل لقطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية في محاولة منه للحفاظ على، وتطوير الوضع الحرج للخدمات الاجتماعية والإنمائية التي تقدمها تلك المؤسسات.
أخيراً، وكجزء من برنامج تطوير الطاقم العامل في مركز تطوير، وجّه البنك الدولي دعوة لاثنين من أفراد طاقم المركز لحضور "البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي" في أندونيسيا، وذلك خلال الفترة الواقعة بين الأول والسابع من شهر حزيران، ٢٠٠٨. وقد شملت الدعوة عقد زيارات ميدانية لمناطق يتم فيها تطبيق البرنامج مع عقد حلقات نقاشية حول البرنامج ورؤيته المستقبلية. وخلال تلك الجولة، قدم فريق مركز تطوير المشارك عرضاً موجزاً عن المرحلة الثالثة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

طاقم المركز